قامت باستطلاع آراء مدراء الاستثمار في أكبر 8 شركات إدارة الأصول

«موديز»: تدفقات كبيرة على قطاعين استثماريين بالخليج خلال 12 شهراً

توقعات بأن تنمو مبيعات المنتجات الإسلامية على نحو أسرع من الاستثمارات التقليدية العام المقبل

"العربية نت" : توقع مديرو الأصول في مجلس التعاون الخليجي زيادة في التدفقات الوافدة خلال الشهور الـ 12 المقبلة، على الأصول الإسلامية، والاستثمارات التي تراعي الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات "ESG"، مع تزايد الطلب القوي عليهما، وفقا لاستطلاع قامت به وكالة موديز للتصنيف الائتماني.

وشملت عينة استطلاع موديز رؤوساء الاستثمار في أكبر 8 شركات استثمارية في منطقة الخليج، وتوقع نصفهم أن تنمو التدفقات بأكثر من رقمين عشريين، و33% منهم توقعوا نموا برقم عشري واحد، وفقا لما قالته فنيسا روبرت، نائب رئيس أول الائتمان في وكالة موديز.

أضافت أن تحسن نتائج الاستثمارات والرسوم الأقوى، والمرتفعة نسبيا بالفعل في منطقة الخليج، ستدعم نمو الإيرادات بشكل أقوى.

ووجد الاستطلاع أن 38% من المشاركين يتوقعون زيادة كبيرة في الطلب على المنتجات الإستثمارية التي تراعي الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات، وفقا للتقرير الذي اطلعت عليه "العربية.نت".

ويتوقع نصف الذين تم استطلاع أرائهم أن تنمو مبيعات المنتجات الإسلامية على نحو أسرع من الاستثمارات التقليدية في العام المقبل.

ويعكس الطلب المتزايد، العدد الكبير من المسلمين في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وجهود الصناعة لتوسيع نطاق خيارات الاستثمار الإسلامي.

ونصف المُستطلع أرائهم، يقولون أنهم منفتحون على نشاط الإندماج والاستحواذ خلال العامين المقبلين.

ويعكس اهتمام الصناعة بعمليات الإندماج والاستحواذ التطور المتزايد لقطاع الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن الضغوط التنافسية المتزايدة.

وكان تفاؤل المستثمرين كبيرا على نحو كبير، إذ طغى على مخاوفهم من التأثير الاقتصادي للوباء وتقلب أسعار النفط.

دول الخليج بانتظار تدفقات كبيرة على القطاعات الاستثمارية طبقا لتوقعات "موديز"

الطلب تبدل بشكل مفاجئ على ضوء معدلات الفائدة المتدنية إلى حد تاريخي على القروض العقارية

ارتفاع أسعار المساكن بأوروبا في ظل الأزمة الصحية

"وكالات" : تشهد أوروبا تزايدا في أسعار السكن إلى حد دفع سكان بعض المدن مثل برلين للنزول إلى الشارع احتجاجا على هذه المشكلة.

وواصلت أسعار العقارات السكنية ارتفاعها في ظل أزمة تفشي وباء كوفيد19-، مدفوعة بالطلب المستجدّ على المزيد من المساحات من قبل بعض الأسر.

وفي منطقة اليورو، ارتفعت أسعار المنازل والشقق بنسبة 6.2% في الفصل الأول من السنة بالمقارنة مع الفصل نفسه من السنة الماضية، وهو أعلى ارتفاع يسجل منذ منتصف 2007، بحسب البنك المركزي الأوروبي، وفق ما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية.

ورصد معهد "يوروستات" الأوروبي للإحصاءات زيادة بحوالى 30% في أسعار المساكن بأوروبا منذ 2015.

وأشارت جريدة "الشرق الأوسط" اللندنية، إلى ما ذكرته الخبيرة الاقتصادية ساندرين لوفاسور المتخصصة في الشأن الأوروبي ومسائل السكن في المرصد الفرنسي للأوضاع الاقتصادية للوكالة : "إننا لا نبني بما فيه الكفاية بالمقارنة مع الحاجات".

ويكون الارتفاع أكثر حدة في الدول الصغيرة على غرار لوكسمبورغ حيث بلغ 17% في الفصل الأول من العام 2021 بالمقارنة مع السنة السابقة.

وتفاقمت المشكلة مع انتشار وباء كوفيد19-، فتوقفت ورش البناء في ظل الحجر الصحي والإغلاق، ولا تزال صعوبات الإمدادات بمواد البناء تؤخر الأشغال.

وبموازاة ذلك، شعرت أسر عديدة بالحاجة إلى العيش في مساحات أكبر خارج المدن الكبرى، بعدما وجدت نفسها محتجزة داخل شقق صغيرة في ظل الحجر.

من جهتها أوضحت محللة السياسات الإسكانية العامة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ماريسا بلوين للوكالة، أن الذين كانوا يملكون "عائدات مرتفعة أو يعملون في قطاعات يسهل فيها العمل عن بعد" تمكنوا من الإقدام على هذه الخطوة.

وتابعت أن الطلب تبدّل بشكل "مفاجئ" على ضوء معدلات الفائدة المتدنية إلى حدّ تاريخي على القروض العقارية، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

وأشار البنك المركزي الأوروبي في 2020 إلى أن ارتفاع الأسعار في العواصم الكبرى كان أدنى بـ 0.7 نقطة منه في مجمل منطقة اليورو، في حين أنه لطالما كان أعلى قبل الأزمة. وبرر ذلك بـ"تباطؤ طبيعي في معدل ارتفاع" الأسعار العالية بالأساس، و"انتقال الطلب إلى مناطق خارج العواصم".

وفي باريس على سبيل المثال، لم يسجل مستوى أسعار المساكن تطورا يذكر في الفصل الثاني بالمقارنة مع العام السابق، في حين أنه ارتفع بنسبة 7% في باقي المناطق الفرنسية، بحسب بيانات كتاب العدل.

وإن كانت أسعار العقارات سجلت ارتفاعا كبيرا في السنوات الأخيرة، فإن بدلات الإيجار تتبع زيادة منتظمة إنما أقل نسبة.

وتوضح لوفاسور "هناك على الدوام تأخير لبضع سنوات يصعب تفسيره".

ومع الأزمة الصحية، ازداد هذا التأخير؛ فيما رأت بلوين أن "هذا مرتبط على الأرجح بالتدابير المؤقتة التي فرضتها بعض الحكومات مثل تجميد الإيجارات وحظر عمليات الطرد".

وجمدت لوكسمبورغ على وجه التحديد بدلات الإيجار حتى 30 يونيو الماضي، فيما سمحت اليونان للعمال الذين علقت عقود عملهم بدفع 60 % فقط من بدلات إيجارهم. وحظرت النمسا وبلجيكا وإيطاليا والجمهورية التشيكية عمليات الطرد بشكل مؤقت.

لكن بلوين حذرت بأن "هذه تدابير طارئة، وقد نواجه مأزقا حين يبدأ رفعها، في وقت لم تتجاوز عائلات كثيرة بعد الصدمة الاقتصادية نتيجة الوباء".

أما باربرا ستينبرغن العضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للمستأجرين، فهي تخشى "أزمة اجتماعية".

وتظاهر مئات الأشخاص منذ مارس (آذار) في عدد من مدن إسبانيا للمطالبة بإصدار قانون يضع إطارا قانونيا للإيجارات.

كما تظاهر الآلاف من سكان برلين في 11 سبتمبر احتجاجا على ارتفاع الإيجارات، قبل أسبوعين من استفتاء حول مصادرة عقارات من الشركات العقارية الكبرى في العاصمة الألمانية، لاتهامها بتشجيع المضاربة والتسبب بارتفاع الأسعار.

وتعتبر باربرا ستينبرغن أن الوضع في برلين يشير إلى مشكلة معممة في أوروبا، قائلة إن "كبار المالكين هؤلاء يتركزون بشكل كثيف في السوق الأوروبية، ما يمنحهم نفوذا ولا سيما لجهة الدفع نحو ارتفاع الأسعار".

وإزاء الغموض المخيم على المستقبل جراء الأزمة الصحية، اتجه العديد من المستثمرين إلى البناء الذي يعتبر قيمة آمنة، بحسب البنك المركزي الأوروبي.

ومع انتقال العديد من الموظفين إلى العمل عن بعد الذي قلص الطلب على المكاتب، اتجه العديد من كبار المستثمرين إلى عقارات السكن. غير أن ساندرين لوفاسور لا تؤمن بفرضية فورة عقارية، وتؤكد "هذا أمر خاص ببرلين"، مشيرة إلى الأسعار المتدنية لمستوى تاريخي ونسبة المستأجرين المرتفعة البالغة 80% في العاصمة الألمانية برلين.

أسعار المساكن في أوروبا تواصل الارتفاع خلال الفترة الأخيرة

خلال الربع الأول من العام المالي الحالي

إيران: ارتفاع إيرادات صادرات النفط 23 % رغم العقوبات الأمريكية

القطاع النفطي الإيراني ارتفعت صادراته رغم العقوبات الأمريكية

طهران - "وكالات" : كشفت بيانات البنك المركزي الإيراني، أمس الاثنين، عن ارتفاع صادرات النفط الإيراني خلال الربع الأول من العام المالي الحالي "الذي بدأ في مارس"، بنسبة 23%، وتحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ 6.2%، رغم استمرار العقوبات الأميركية.

وتفسر البيانات الجديدة للبنك المركزي الإيراني سر تشدد إيران في العودة إلى مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة مع الولايات المتحدة لإحياء الاتفاق النووي، ووضعها شروطا مسبقة.

وبلغ معدل النمو في إيران 6.2 في المائة، مع احتساب عوائد الصادرات النفطية، ومن دون ذلك وصل إلى 4.7 في المائة.

واللافت أنه بحسب تلك البيانات، فإن إيرادات الصادرات الإيرانية النفطية شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال فصل الربيع (من 21 مارس إلى 21 يونيو) بنسبة 23 في المائة.

أضاف البنك المركزي الإيراني أن الناتج المحلي الإجمالي خلال الشهور الثلاثة لفصل الربيع بلغ 3477 ألف مليار ريال، وذلك على أساس سعر المعيار لعام 2016، مشيرا إلى أن هذا الرقم من دون احتساب عوائد صادرات النفط يبلغ نحو 3148 ألف مليار ريال (الدولار في السوق السوداء= 270 ألف ريال). ويتعرض القطاع النفطي وبقية القطاعات الاقتصادية الإيرانية لعقوبات أميركية قاسية منذ عام 2018، إثر انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، ما خفض صادراتها النفطية إلى مستويات قياسية.

ولا توجد أرقام رسمية عن حجم الصادرات النفطية بعد الحظر، لكن ثمة تقارير تتحدث عن أنها تتراوح بين 300 و500 ألف برميل يوميا، غير أن تقارير غربية أكدت أن إيران تمكنت، خلال الشهور الأخيرة، من إحداث طفرة في صادراتها النفطية، فتشير إلى أنها قد تصل إلى أكثر من 700 ألف برميل يوميا إلى مليون برميل يوميا. وبلغت صادرات إيران أكثر من مليونين و500 ألف برميل من النفط يوميا، قبل أن تفرض واشنطن حظرا شاملا على صادراتها النفطية اعتبارا من مايو 2018.

وخلال يونيو الماضي، قال مستشار الرئيس الإيراني للشؤون البترولية، علي رضا زيغامي، إن سياسة الرئيس الجديد لإيران، إبراهيم رئيسي، ستركز على زيادة الإنتاج الإيراني إلى 4 ملايين برميل يومياً، بغض النظر عن الحظر الأميركي، وستعمل على رفع حجم المشتقات البترولية المكررة بدلاً من بيع الخامات النفطية.

على صعيد آخر، أكدت بيانات البنك المركزي أن قطاع الزراعة الإيراني بسبب الجفاف وتراجع المنتوجات الزراعية سجل انكماشا بنسبة 0.9 في المائة خلال فصل الربيع، لكن قطاعات النفط والصناعات والمناجم والخدمات سجلت ارتفاعا بنسبة 23.3% و2.1% و7.0% على التوالي.

ورغم الإعلان عن تحقيق نمو اقتصادي لافت خلال الربيع، فإن الاقتصاد الإيراني ما زال يواجه تضخما متزايدا بشكل شبه يومي وتراجع القوة الشرائية للمواطنين.

على صعيد آخر، كشف المتحدث باسم الجمارك الإيرانية، روح الله لطيفي، عن بلوغ حجم التجارة بين إيران وأعضاء منظمة التعاون الاقتصادي، والمعروفة باسم إكو (ECO)، نحو 5 مليارات دولار من 21 مارس حتى 22 أغسطس الماضي.

وأشار لطيفي للتلفزيون الإيراني إلى أن التجارة الإيرانية مع "إكو" شهدت نموا بنسبة 38 في المائة خلال الفترة المذكورة.

وتأسست المنظمة عام 1985، ومقرها طهران، وتضم 7 دول، وهي إيران وأذربيجان وأفغانستان وأوزبكستان وباكستان وتركيا وتركمنستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. والهدف من تأسيس هذه المنظمة هو تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء.

بإطلاق حلولها الموحّدة للتعلم عبر البنية السحابية

«أڤيڤا» تساعد العملاء على تعزيز مهارات طواقم العمل الصناعية

دبي، الإمارات" : أعلنت أڤيڤا، الرائدة عالميًا في مجال البرمجيات والصناعية ودعم التحول الرقمي والاستدامة، عن إطلاق حلول التعلم الموحدة AVEVA™ Unified Learning ، وذلك ضمن منصة أڤيڤا السحابية المشتركة للتواصل، وهي منصة أڤيڤا كونكت. وتساعد الحلول السحابية الجديدة المصممة لدعم تطور الموظفين، عملاء أڤيڤا في تطوير العاملين الصناعيين من مبتدئين إلى خبراء، وذلك من خلال استخدام نهج تدريبي يجمع الوحدات التدريبية التي تدمج بين التجربة العامة والمحتوى المتخصص - بما في ذلك التدريب على كفاءة العمليات وتدريب كفاءة العمل على خطوط الأنابيب ومكتبة التميز التشغيلي OEG Knowledge Library.

في هذا السياق قال النائب الأول للرئيس للتخطيط والمحاكاة وتحسين الأعمال لدى أڤيڤا هاربريت جولاتي: "تعدّ برامج التدريب الفعالة ذات أهمية بالغة للمساعدة في تجنب وقوع الحوادث الصناعية وضمان السلامة، وبخاصة عندما يكون فريق العمل غير متمرس أو غير معتاد على التقنيات الجديدة في المصنع. وكما يشير الاسم، فإن حلول التعلم الموحدة من أڤيڤا AVEVA Unified Learning تدمج مجموعة من عناصر التطوير في منصة سحابية واحدة، مما يمكّن مدراء التدريب من اختيار المحتوى التدريبي المناسب لكل فرد من الأيدي العاملة لديهم أينما كانوا، بالإضافة إلى تقديم التعليم التجريبي في بيئة آمنة بفضل تقنيات المحاكاة مع إمكانية تتبع كفاءة العاملين وتميزهم التشغيلي في الوقت ذاته."

هاربريت جولاتي

يذكر أن حلول التعلم الموحدة من أڤيڤا AVEVA Unified Learning تدعم الكفاءة والاتساق من خلال التعلم التجريبي في منصة موحدة، لتقدم العروض الفريدة في الوقت الذي تركز فيه الشركات على تحسين المهارات لتواكب بيئات العمل والتغيرات الجذرية التي تشهدها. وبدون استخدام حلول التعلم الموحدة من أڤيڤا، يواجه قادة التدريب تحديات جمّة في إدارة برامج التعلم ضمن فرق العمل المتنوعة والمشتتة، والتي تتسم بتباين كبير في مستوى مهاراتها. كما أن تلك الحلول تساهم في إزالة عقبات التنفيذ وتعمل على تبسيط إدارة البرنامج لتتيح أڤيڤا لعملائها إمكانية تحسين تجربة التعلم والحصول على قيمة أكبر من استثماراتهم في التدريب.